# واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

## « تحليل للوضعية »

بقلم

**د/ صالح مفتاح**

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير- جامعة بسكرة ـ الجزائر

**أ/ عبد الرزاق بن الزاوي**

أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير- جامعة بسكرة ـ الجزائر

**ملخص :**

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم إفرازات الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر منذ سنة 1986 ـ تاريخ الصدمة البترولية ـ فعلى إثر انخفاض أسعار النفط تراجعت إيرادات الدولة المعتمدة أساسا عليها ـ أي الإيرادات ـ في تمويل الاقتصاد الوطني و في تسيير دواليب الحياة الاقتصادية، مما اضطر العديد من المؤسسات إلى تسريح عمالها في محاولة منها لتطبيق إستراتيجية صندوق النقد الدولي لتجاوز الأزمة.وعليه تقدم هذه الورقة دراسة تحليلية لواقع الشغل والبطالة في الجزائر من خلال دراسة سوق عرض وطلب العمل بعد الأزمة الاقتصادية، وبعد التحول الحتمي في المنهج الاقتصادي المتبع، إذ نحاول معرفة أهم مظاهر ظاهرة البطالة، واقعها، أسبابها وكذا الوقوف على أهم الإنجازات و المشاريع المتبعة من أجل التصدي لاستفحال هذه الظاهرة.

**Summary:**

***The phenomenon of unemployment excreta of the most important economic crisis affecting Algeria since 1986 - the date of oil-shock following the drop in oil prices retreated state revenues approved by the foundation-the revenue - to finance the national economy and cabinets in the conduct of economic life, forcing many institutions the demobilization of its workers in an attempt to apply the strategy of the International Monetary Fund to overcome the crisis. Consequently, This paper provides an analysis of the reality of work and unemployment in Algeria through the study of market supply and demand work after the economic crisis, and after the inevitable shift in economic approach taken, as we try to know the most important manifestations of the phenomenon unemployment and reality, as well as their stand on the most important achievements and projects established to address this growing phenomenon.***

المقدمة :

أخذت مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات شكلا جديدا وخطيرا كأحد أهم إفرازات السياسات الاقتصادية والاستراتيجية المتبعة، ويشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن السبب الحقيقي لهذه الأزمة هو النظام الاشتراكي المتبع من طرف السلطات، وكيفية تسييره، هذا النظام الذي جر البلد إلى أزمة هيكلية عميقة على مستوى عجز الميزانية العامة، اختلال هيكل الأسعار، عجزا لميزان التجاري وميزان المدفوعات.. الخ.

ومنذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي تأثر سوق العمل الجزائري كثيرا ببنوده، سواء بطريقة مباشرة من خلال عمليات الخصخصة وتسريح العمالة وتقليص الوظائف العامة المعروضة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تعديل أسعار الصرف والإجراءات المرافقة التي أثرت على وضعية الأجور و على تكاليف لوازم الإنتاج المستوردة مع تعذر نقل هذه التكاليف إلى الأسعار المحررة جزئيا، الأمر الذي أثر سلبا على حجم العمالة في قطاع الإنتاج.

ومن أجل الوقوف على واقع التشغيل والبطالة في الجزائر نقدم هذه الورقة البحثية التي نحاول من خلالها الإجابة على التساؤلات التالية:

**الإشكالية :**

برغم ملايير الدينارات التي أنفقت على سياسات التشغيل وتنوع البرامج والمشاريع الرامية للحد من توسع البطالة فإن النتائج المحققة لحد الساعة لم تعبر عن ضخامة المبالغ المنفقة، ولم تتراجع البطالة إلا في حدود ضيقة. فإلى أي مدى نجحت برامج مكافحة البطالة في الجزائر؟

**أهداف الدراسة :**

سنحاول من هذه الدراسة القيام بتحليل واقع التشغيل والبطالة في الجزائر وذلك من أجل:

- معرفة المسببات الأساسية التي تقع وراء استفحال ظاهرة البطالة.
- دراسة الآثار السلبية التي خلفتها ظاهرة البطالة في الجزائر.
- الوقوف على أهم المشاريع والبرامج المنجزة لمكافحة هذه الظاهرة.

**المحور الأول : دراسة تحليلية للتشغيل والبطالة في الجزائر**

لقد حاولت الدولة من خلال سياسة دعم الأسعار ـ بفضل الريع البترولي ـ التقليص من التفاوت بين الطبقات العاملة داخل المجتمع الجزائري . إلا أن الانتقال

إلى اقتصاد السوق بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود من التسيير الإداري ولد آثارا سلبية على القدرة الشرائية لجزء كبير من السكان بعد تحرير الأسعار وانتهاء دعم السلع .

جدول رقم 01 تقسيم حجم التوظيف حسب القطاعات في الجزائر( بالألف)

| بيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 1023 | 1084 | 1154 | 1144 | 1180 | 1185 | 1185 | 1328 | 1438 |
| الصناعة | 528 | 519 | 502 | 487 | 493 | 1440 | 1456 | 1496 | 504 |
| الحكومة | 1211 | 1292 | 1326 | 1378 | 1415 | 1420 | 1440 | 1456 | 1476 |
| البناء والأشغال | 667 | 678 | 705 | 723 | 740 | 743 | 781 | 803 | 860 |
| الخدمات | 896 | 932 | 954 | 987 | 1030 | 1057 | 1074 | 1109 | 1157 |
| العاملون لحسابهم | 829 | 913 | 984 | 1096 | 1135 | 1175 | 1263 | 1998 | 1455 |

Source :H.Ghesiquire, P.Alonso-Gamo, S,Paris-Horivitz **;Algeria :Selected issues and statistical appendix**, IMF country report n:98/78 September 1998.

قطاع الصناعة على الأخص يعود في معظمه إلى حصيلة التوظيف في القطاع العام نتيجة تطبيق المراحل المختلفة من الإصلاحات المتعلقة بهذه المؤسسات من الاستقلالية إلى التصحيح الداخلي ( الهيكلي) وأخيرا نتائج البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي بوشر في تنفيذها في جوان 1996.

الجدول 02 إجمالي العمالة المسرحة من مختف القطاعات في الجزائر

| القطاع | م.ع محلية | العمالة المسرحة | م.ع اقتصادية | العمالة المسرحة | مخاصة محلة | العمالة المسرحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| فلاحة | 18 | 1234 | 05 | 2205 | 02 | 370 |
| صناعة | 383 | 6310 | 60 | 30235 | - | 323 |
| بناء.أ.ع | 195 | 51557 | 54 | 76514 | - | 195 |
| خدمات | 23 | 24522 | 15 | 19345 | - | 150 |

المصدر: سحنون محمد ، المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الآثار والأفاق المستقبلية ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، 29 ـ 30 أكتوبر 2001.

يبرز الجدول أن التطور السلبي لحجم المؤسسات المحلة يعود إلى القطاع الصناعي يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية إلا أن حصيلة العمالة المسرحة ضمن قطاع البناء والأشغال العمومية كانت الأكبر بنسبة 60.2% من إجمالي العمالة المسرحة و 56.6% من إجمالي العمالة المسرحة من المؤسسات العمومية الوطنية يليها

قطاع الخدمات بنسبة 20.7% ثم الصناعة بنسبة 17.3% وأخيرا قطاع الزراعة الأقل تضررا بقيمة 1.8% .

وإذا قمنا بمقارنة هذه المعطيات بمعطيات الجدول التفصيلي (جدول 1) فإن الحصيلة الإجمالية لحجم التوظيف في قطاع البناء والأشغال العمومية حققت زيادات صافية موجبة خلال كامل الفترة، والسبب في ذلك أن نمو التوظيف في هذه القطاعات قد غطى حجم العمالة المسرحة، الأمر الذي لم يتحقق مع القطاع الصناعي بسبب عدم قدرة القطاع الخاص على دخوله هذا المجال بالمرونة نفسها الحاصلة مع القطاعات الأخرى وهذا يرجع لطبيعة الأنشطة والتمويل وكذلك الفترة التي تعتبر قصيرة بين تطبيق برنامج الإصلاح ونتائج الأداء المنتظرة.

الملاحظ أن عدد العاملين لحسابهم الخاص في تزايد مستمر، مما ساهم في تخفيض حدة البطالة،فقد تزايد معدل البطالة بين سنتي 1993 و 1995 حوالي 5 نقاط،الأمر الذي يرجع للتزايد الهام في القوى العاملة في فترة كانت تعرف فيها المؤسسات إعادة للهيكلة مع أسس اقتصاد وطني بديلةويتزايد المعدل عام 2000 إلى 29.5% أي ما يقدر بـ 2.6 مليون عاطلا، ليتراجع في سنة 2006 إلى 1240800 عاطل(أرقام أكتوبر 2006) أي بنسبة بطالة هي 12.3 %.[1]

**1 ـ تطور معطيات عرض وطلب العمل في الجزائر :**

يعبر تفاقم أزمة البطالة في الجزائر وفي أي بلد آخر عن تنامي حجم العرض من القوى العاملة بمعدل أكبر من نمو فرص العمل سنويا، وهو ما ينتج عنه تزايد عدد العاطلين نسبة إلى إجمالي القوى العملة المتاحة،كم يعبر عن عرض العمل عن إجمالي الأفراد القادرين والراغبين في العمل، وترتبط القدرة في العرف المعمول به بالسن، كما تقرره منظمة العمل الدولية والهيئات الرسمية المعنية ما بين 15 سنة و65 سنة للرجال، وبين 15 سنة و60 سنة للإناث.

وحسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات (المعطيات الإحصائية رقم 386) فإن القطاع الخاص حقق رقما قدر بـ 4 ملايين ساهم بامتصاص 63,2 % من الوظائف الإجمالية، مقابل 36,8 % للقطاع العامولذلك فهو مؤهل أكثر لإحداث مناصب شغل جديدة .

وبالنظر إلى مستوى التأهيل . نجد أن المناصب التي تم خلقها، ليست مناصب نوعيةحيث نجد:

36.7%من المناصب لا يتعدى المستوى الدراسي لأصحابها المرحلة الابتدائية (24,2%) وأميين(12,5%). 31 % مستواهم متوسط. 10.7% فقط مستوى عالي.

والملاحظ أن مستوى تأهيل العاطلين أحسن من تأهيل العاملين. كما لا تمثل نسبة العاطلين غير المؤهلين سوى 2.3% من مجموع العاطلين. و يمثل العمال غير المؤهلين 12,5% من مجموع العاملين! كما أننا نجد في أوساط العاطلين نسبة 12% من مجموع العاطلين بمستوى أحسن منها في أوساط العاملين!!

2 ـ أسباب اتساع ظاهرة البطالة في الجزائر :

لقد كان لظاهرة البطالة في الجزائر مستويات محدودة في بداية الثمانينيات وبعد الأزمة النفطية لسنة 1986، بدأت هذه الظاهرة تأخذ أبعادا جديدة بالاتجاه نحو التزايد المستمر.فبتقلص الاستثمارات عانت المؤسسات من القدرة على تغطية الكتلة الأجرية لعمالها، ومن أسباب اتساع هذه الظاهرة:

ـ النمو السكاني وزيادته :

لقد ساهم الاستقرار السياسي في الجزائر بعد الاستقلال في زيادة النمو السكاني الذي بلغ 3.3 % سنة 1980، مما ولد انفجارا ديموغرافيا ساهم في زيادة الضغط على سوق العمل . وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمو قد انخفض، إلى معدل سنوي قدره 1.5% في 2004 ـ بنقطة مئوية اقل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[2] هذا الانخفاض في النمو السكاني نتج أساسا عن انخفاض حاد في معدل الخصوبة، الذي انخفض من 7 أطفال لكل امرأة في عام 1980 إلى 2.5 في عام 2004. كما أن معدل نمو السكان في سن العمل انخفض انخفاضا متباطئا ولكن مع زيادة مؤقتة في حصة العاملين المحتملين في صفوف السكان. في حين زاد عدد السكان على المتوسط بمقدار2.3 % سنويا في الفترة من عام 1980 حتى عام 2004، وقد زاد عدد السكان في سن العمل بـ 3.4 % على أساس سنوي.هذه الزيادة ساهمت في زيادة الطلب على العمل من قبل الفئات الشبابية بمعدل 250 إلى300 ألف سنويا.

ـ التركيز على قطاع المحروقات وإهمال القطاع الزراعي الذي بمكانه أن يشغل الكثير من العمال رغم أن البلد زراعي بالأساس وأن مشكلة المياه أو الموارد لا تطرح بنفس الحدة التي تعرفها الكثير من البلاد المشابهة للجزائر.الأمر الذي تبين جليا إثر الأزمة البترولية في سنة 1986.

ـ سياسة تخفيض العمالة المتبعة إثر إبرام الجزائر لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ( اتفاقيات التصحيح الهيكلي، واتفاقيات التثبيت الهيكل) فرض عليها

هذا الأخير تسريح الكثير من العمال من المؤسسات العمومية التي تخصص معظمها فيما بعد، مما ساهم في رفع معدلات البطالة بشكل كبير.إذ بلغ عدد ملفات العمال المسرحين 473 ألف عامل.

ـ طبيعة السياسة التعليمية والتكوينية، فالتعليم ذو طابع كمي وليس النوعي مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات في كل عامدون وجود وظائف شاغرة.

ـ افتقار سوق العمل الجزائري للمعلومات.

ـ التمركز السكاني في شمال الجزائر بأكثر من 70 % .

ـ كثرة العراقيل البيروقراطية وتفشي ظاهرة الفساد والرشوة بغية الحصول على منصب عمل مما وجعل فرصة الحصول على وظيفة في الجزائر أمنية يصعب تحقيقها.

**3 ـ خصائص البطالة في الجزائر :**

تتعدد خصائص البطالة في الجزائر بالنظر إلى الخصوصية التي تمتاز بها، إذ نجد من بين هذه الخصائص:

ـ ترتفع نسبة البطالة في الريف الجزائري إذ بلغت نسبتها 42.4 % سنة 2005، بالرغم من أن المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحة قد ولد 850000 منصب شغل.[3]

ـ قلة خبرة العاطلين الجزائريين، فأكثر من 69 % منهم، لم يسبق لهم العمل، مما يقلص فرص حصولهم على مناصب شغل التي تتطلب خبرة مهنية واسعة.

ـ صغر سن العاطلين عن العمل حيث تتراوح أعمارهم بين(16 ـ29 سنة) ويمثلون ما يقارب 70.1 %.[4]

وفي الوقت نفسه، زادت المشاركة في قوة العمل من الشباب والعاملات فولدت ضغطا على سوق العمل. فارتفع معدل المشاركة بنسبة 10 نقطة مئوية بين عامي 1980 و2004، معظمهم من العمال الشباب. كانت مساهمتهم في نمو قوة العمل عالية لأنها مسئولة عن حوالي 50 % من السكان النشطين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة مشاركة الإناث تؤثر على حجم ونوع الجنس المكون لقوة العمل إذ أن نصيب المرأة في إجمالي عدد السكان كان ثابتا على وجه التقريب بين 1980 و2004، فكان نصيبها في قوة العمل ما يقارب 50 % فزادت نسبة مشاركة الإناث بـ 70%. والأسباب المحتملة لزيادة هذه المشاركة يمكن أن تكون ـ بغض النظر عن انخفاض معدلات الخصوبة ـ زيادة التعليم،

تحسن فرص عمل المرآة، نظرا لتسهيل السياسات الحكومية مشاركتها في قوة العمل.[5]

4 ـ مظاهر البطالة في المجتمع الجزائري :

ـ اتساع رقعة الاقتصاد الموازي الذي أصبح منافسا شرسا للاقتصاد الرسمي، هذا الأخير الذي أصبح يعاني من تفشي الرشوة والجهوية والمحسوبية على كل المستويات.

ـ يعتبر مستوى تأهيل العاطلين أحسن من العاملين.فنجد36.7 % من المناصب لا يتعدى المستوى الدراسي لأصحابها المرحلة الابتدائية(24,2%) و(12,5%) أميين.31% مستواهم متوسط. 10.7% فقط مستوى عالي. كما أن العاطلين غير المؤهلين لا يمثلون سوى 2.3% من مجموع العاطلين. غير أن العمال غير المؤهلين يمثلون 12,5% من مجموع العاملين! كما أننا نجد في أوساط العاطلين نسبة 12% من مجموع العاطلين بمستوى تكوين عالي مقارنة مع 10,7% من العاملين يتوفرون على تكوين عالي! إذن نوعية قوة العمل في أوساط العاطلين أحسن منها في أوساط العاملين.[6]

ـ إهمال للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحيث غيب مفهوم المستهلك النهائي على اعتبار أنه بداية الشبكة التي يتم إنجازها وبتدرج القيم المنتجة بواسطة المؤسسات الصناعية المرتبطة فيما بينها بصيغة تكاملية، كما لوحظت ظاهرة التشغيل الكامل المغالى فيها والتي يمكن دراستها من خلال المخططات الوطنية وإمكانيات التشغيل التي طرحت كمرجعية للإشكالية الكلاسيكية المتعلقة بالنمو الكثيف، علما أن التشغيل يجب أن ينبع بطريقة منطقية من الاستثمارات الإنتاجية وخاصة الصناعية منها، كما يجب أن ينبع كذلك من سياسات بدائل يتعين تعريفها من طرف الدولة والمجتمع المدني.

ـ التسابق نحو الغنى بالطرق المشروعة و غير المشروعة.

5 ـ الآثار السلبية للبطالة في الجزائر:

لقد تعددت الآثار السلبية لظاهرة البطالة في الجزائر، إذ نجد من بينها:

ـ ارتفاع معدل الفقراء والمساكين وما رافقه من تفشي ظاهرة التسول والدعارة في مجتمع يعتبر محافظا بشكل كبير وظهور أمراض حديثة وعودة أوبئة قديمة ناجمة عن ضعف العناية الصحية.

ـ هجرة الأدمغة والكوادر الجزائرية ـ خاصة باتجاه أوروبا ـ بعد التسريح الذي مس عما العديد من المؤسسات الصناعية التي أغلقت (نتيجة عدم القدرة على المنافسة) أو أحرقت (بفعل الإرهاب).

بروز طبقتين متباينتين في المجتمع: طبقة ذات غناء فاحش، وأخرى تعيش فقرا مدقعا.واختفاء الطبقة المتوسطة نتيجة تدهور مداخلها .

ـ إصابة الشباب بالإحباط وبأمراض نفسية عديدة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية عديدة، أهمها تخلف سن الزواج مما أدى إلى انتشار الرذيلة وارتفاع نسبة الأمهات العازيات والأطفال غير الشرعيين.

ـ ازدياد معدّلات انتشار الجرائم وإدمان المخدرات، وضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وما بروز ظاهرة الإرهاب في الجزائر إلا محصلة للفقر المدقع والبطالة القاتلة في صفوف فئة الشباب والمراهقين الذين غرر بهم لفقرهم أو للفراغ الذي يعيشونه.

ـ إهدار الموارد التي يتم استثمارها في تعليم الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

**المحور الثاني : الجهود المبذولة من طرف الدولة لمعالجة مشكلة البطالة**

لقد أصبح موضوع البطالة اليوم يحظى بعناية أكثر من طرف السلطات للتقليل من حدتها، فقد التزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليوني منصب خلال المخطط الخماسي 2004 ـ 2009 منها مليون منصب للأعوان الاقتصاديين والتشغيل العموميومليون من مناصب الشغل في إطار البرنامج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة.

وقد بلغ التحويل المخصص للتشغيل في إطار التحويلات الاجتماعية 7.2 مليار دج سنة 2003 أي بنسبة 1.4% من الإجمالي العام للتحويلات المقدرة بـ507640 مليار دج من نفس السنة.

ويلاحظ خلال السداسي الأول من سنة 2004 أنه تم تدعيم وتوسيع مختلف الأجهزة المشرفة على التشغيل والهيئات المكلفة بتنفيذها. [7]

**1 ـ أهم الأجهزة الرامية لتفعيل تشغيل الشباب والحد من البطالة:**

لقد حاولت الدولة الجزائرية من خلال القائمين عليها التخطيط لمجموعة من البرامج المختلفة عبر أجهزة متعددة تصب كلها في خانة دعم الشباب والتخفيض من معاناته وذلك من خلال مساعدته إما عن طريق الحصول على وظيفة أو مساعدته لإنجاز مشاريع خاصة به، ونجد من بين أهم هذه الأجهزة:

**1 ـ 1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:[8] أنشئت سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 ـ 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وتتمثل مهامها فيما يلي:**

- دعم المستثمرين الشباب وتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لإنجاح مشاريعهم الفتية، ومتابعتهم بعد انطلاق هذه المشاريع.
- تسيير تمويل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، خاصة الدعم والإعانات وتخفيض نسبة الفائدة على القروض.
- إشعار المستثمرين الشباب المؤهلين للاستفادة من قروض البنوك لتمويل مشاريعهم بإعانات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المقدمة لهم.

وخلال الفترة الممتدة من 2001 إلى نهاية 2006، فإن طلبات العمل المسجلة على مستوى الوكالة عرفت زيادة بنسبة 352 % حيث انتقل عدد الطالبين من 140.541 سنة 2001 إلى 635.529 في نهاية نوفمبر 2006.

وبالنسبة لعروض العمل المسجلة على مستوى الوكالة فقد بلغ عددها في نهاية نوفمبر 2006، 121.393 عرض عمل تقدم بها المستخدمون، أي بنسبة زيادة قدرها 373 % مقارنة مع عدد العروض المقدمة خلال سنة 2001 حيث لم يتجاوز عددها 25.662 عرضا.

أما بالنسبة للتنصيب، فإن الوكالة الوطنية للتشغيل قامت بتنصيب 87.430 عاملا إلى غاية نهاية نوفمبر 2006 أي بنسبة زيادة قدرها 269 % مقارنة مع سنة 2001 حيث لم يتجاوز هذا العدد 23.696.

وقد تمت عمليات التنصيب في سنة 2006 بواقع 56,05 %على مستوى القطاع العمومي، يليه القطاع الخاص الوطني بـ 28,64 % ثم القطاع الخاص الأجنبي بـ 12,31 %.

أما توزيع العمال المنصبين حسب القطاع فيبين أنه بالمقارنة مع سنة 2005، فإن نسبة التنصيب ارتفعت بـ 06,74 %بالنسبة للقطاع الخاص الوطني و05,24 % بالنسبة للقطاع الخاص الأجنبي في حين انخفضت بـ 11,97 % بالنسبة للقطاع العمومي، كما تجدر الإشارة أن 81,64 % من عمليات التنصيب تمت في مناصب عمل مؤقتة.

1 ـ 2 الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل: أنشئت هذه الوكالة في جانفي 2003 وهي جهاز جديد تتمثل مهمته الرئيسية في مراقبة القروض الصغيرة ودعمها ومتابعتها، ويمكن أن يستفيد من هذه الوكالة كل شخص يبلغ سن 18 سنة فما أكثر بدون دخل أو بدخل غير مستقر وغير منتظم.

وتتراوح المساهمة الشخصية من 3 % إلى 5 % وفق تأهيل المستفيد وموقع المشروع، و يتوجه هذا الجهاز سيما إلى النساء في المنازل و الحرفيين والمستفيدين من الشبكة الاجتماعية و الشباب العاطل عن العمل.

ويضاف إلى هذه الأخيرة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، كما أن قانون المالية لسنة 2004 نص على مسألة التشغيل بإدراجه زيادة حصة الدولة في تمويل صناديق الضمان و دعم التشغيل المختلفة.

1 ـ 3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

أنشئ هذا الصندوق سنة 1994(المرسوم رقم 94 ـ 188 المؤرخ في 1994/07/06) والأجهزة التابعة له إنشاء مراكز البحث حول التشغيل (22 مركزا) و22 مركزا لإعانة العمال المستقلين، التكوين لتغيير النشاط، التكوين عن بعد، محو الأمية، وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

وقد تم توسيع صلاحيات هذا الصندوق خلال السداسي الأول من سنة2004 وقد تم المرسوم التنفيذي رقم 94 ـ 188 المؤرخ في 1994/07/06 بإدخال تدبير جديد وهو:[9]

إمكانية المشاركة في تمويل إنشاء نشاطات السلع و الخدمات من طرف المستثمرين العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة، ومن جهة أخرى يجب تسجيل العاطلين عن العمل المعنيين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل منذ أكثر من ستة (06) أشهر وأن يكونوا مستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2 ـ برامج مكافحة البطالة:

لقد صممت الأجهزة السابق ذكرها في إطار جملة من البرامج تهدف كلها للتقليص من حدة هذه الظاهرة،ونجد من بين هذه البرامج:

1-2 برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية (ESIL)

يتمثل هذا المشروع في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة عبر إنشاء مناصب للشغل بأجور بمبادرة محلية، والهدف من ذلك هو مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج والإدارة في مدة تتراوح بين ثلاث أشهر و 12 شهرا، ويتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية التي تتولى من جانبها عرض

مناصب العمل مقابل تلقيها معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب.[10]

وقد ارتفعت الوظائف المأجورة خلال سنة 2002 إلى 151495 بما يعادل 72961 وظيفة دائمة، وسجلت الوظائف التي أنشئت في إطار هذا الجهاز تراجعا بنسبة 15%.[11]

وتتوزع الوظائف التي تم فتحها كما يلي:45 %في قطاع الخدمات،25% في الإدارة، 30 % باقي النشاطات.

وعلى الرغم من كون هذا الجهاز ينمح أجرا ضئيلا (2500 دج/ للشهر) إلا أنه يستقطب اهتمام البطالين من الشباب بسبب قلة الفرص الممنوحة في مجال توفير مناصب العمل.

2 ـ 2 برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:

إن هذا البرنامج يشبه البرنامج السابق من ناحية فئات المجتمع الذين يتوجه إليهم ( الشباب طالبي العمل لأول مرة و الذين لا يتوفرون على مستوى تعليم عال) وكذلك من جهة طبيعة المناصب المؤقتة التي يقدمها، في حين أنه يتميز عنه من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة التي تنصب هنا على أشغال الصيانة و الترميم على مستوى البلديات، و يتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية و أسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

إن هذا البرنامج سيمول من البنك العالمي إلى غاية سنة 1999 وبعدها سيدخل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و قد قدرت عملية إنشاء حوالي 70000 منصب دائم خلال الفترة 2001 ـ 2004.

من ناحية التشغيل ما يقارب 35000 شخص يمكنهم أن يحصلوا على منصب عمل أي حوالي 2.5 مرة أكثر من السداسي الثاني لسنة 1998، العدد المتوسط للمناصب المستحدثة لكل مشروع تجاوز 15 منصب في المتوسط في مشروع السداسي الثاني من سنة 1998 إلى 32 في السداسي الأول من سنة 1999 إن مبلغ الالتزامات للسداسي الأول من سنة 1999 ارتفع إلى 1.132 مليار دج مقابل 544 مليون دج في السداسي الثاني من سنة 1998 [12] وتتركز هذه المشاريع المطابقة لهذا البرنامج في الأنشطة المستخدمة لليد العاملة هي: الطرق 41 %، الفلاحة 34 %، الهيدروليك 26 %.

ومنذ تنصيب هذا الجهاز في سنة 1997 نجد هناك 118512 منصب عمل مؤقت مستحدث.

كما تبرز المعطيات المتوفرة أنه بالنسبة لسنة 2002 تم إنشاء ما يقارب 7638 منصب عمل بزيادة قدرها 34 % مقارنة بسنة 2001، و قد ارتفع المبلغ المخصص لهذا البرنامج بأكثر من الضعف بحيث انتقل من 1.03 مليار دج إلى 2.85 مليار دج سنة 2002.

2 ـ 3 برنامج عقود ما قبل التشغيل :

يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب البطالين المتخرجين من الجامعة بشهادات ليسانس و مهندسين أو تقنيين ساميين و الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة كما يتوجه إلى البطالين الذين سبق لهم أن استفلوا في برامج ترقية مثل التشغيل المأجور بمبادرة محلية أو الأنشطة ذات المنفعة العامة، وقد بدأ هذا البرنامج في شهر سبتمبر 1998، وقد سمح بتوظيف 5828 شاب حائز على شهادة من بينهم 3344 جامعي و2484 تقني سامي منها 930 عقود ما قبل التشغيل .

وتشير المعطيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية للشغل أنه خلال سنة 2006 بلغ عدد طلبات العمل المسجلة في نهاية نوفمبر 2006، 635.529 طالبي عمل معظمهم من المبتدئين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة نصفهم تقريبا من حاملي شهادات التعليم العالي، كما أن 76 % من مجموع الطالبين هم من الذكور.

2 ـ 4 القروض المصغرة:

تتمثل في منح قروض مصغرة للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير ويتراوح المبلغ ما بين 50.000 و400.000 دج وهي تتوجه إلى النساء بالمنازل والحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الاجتماعية وكل الشباب العاطل عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و60 عاما.

إن ميزانية الدولة قد قدرت لهذا البرنامج مبلغ 1.8 مليار دج في سنة 2002 تمت الموافقة على تمويل 13000 قرض مصغر بالنسبة لاستثمار قدر مبلغه ب 2.85 مليار دج، ومنذ انطلاق هذا الجهاز ومن بين 115434 طلبا بمنح قرض حظي 45151 طلبا بقرار المطابقة من طرف الوكالة الاجتماعية للتنمية وأعلنت البنوك على موافقتها على 13000 طلبا بما يعادل نسبة 29% من مجموع الطلبات ويعكس هذا الإجراء مدى تردد البنوك في الاشتراك في تمويل هذه البرامج.

**2 .5 برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة:**

**يمول هذا البرنامج الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث كان في نهاية مارس 1998 عدد الملفات المودعة لدى الوكالة المكلفة بتسيير الطلبات قد بلغ 22700 منها 16000 تستفيد من الامتيازات التي تمنحها الدولة، وفي هذا التاريخ كان عدد الملفات التي وقع إتمامها هي 3160 في المشاريع التي تستفيد من تمويل عمومي و3980 في المشاريع التي تستفيد من تمويل ذاتي أو تمويل مختلط، كما تبرز الحصيلة التي تم إعدادها في 1997/12/31 أن حوالي 3570 مقاولة مصغرة أصبحت عمليا تشغل 8280 شخصا.[13]**

**وفي سنة 2002 بلغ عدد المؤسسات المصغرة المستفيدة من التمويل أكثر من 7000 مشروع أي بزيادة قدرها 15 % مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2002، كما تمكنت هذه المشاريع الجديدة أن توفر20000 منصب عمل بالنسبة لاستثمار بقيمة 11.7 مليار دج.**

**2 .6 المخطط الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية:**

**ارتفع عدد الوظائف التي تم استحداثها في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية خلال السداسي الثاني من سنة 2002 إلى 74061 منصب عمل ليصل بذلك عدد الوظائف المنشأة خلال سنة 2002 إلى 163500 وظيفة جديدة.**

**وحسب المعطيات المتوفرة فإن القطاع ألفلاحي يشغل 2357963 شخصا، منهم 1285894 دائمين و يتوزع المستثمرون الفلاحون البالغ عددهم حوالي 997000 في سنة 2002 حسب الفئات العمرية كما يلي:**

- **الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 4.8 %.**
- **الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 40 سنة 36.2 %.**
- **الذين تتراوح أعمارهم ما بين 41 و 60 سنة 43%.**
- **الذين تفوق أعمارهم 60 سنة 16 %.**

**وتبين هذه البنية العمرية صغر سن الفلاحين و الاهتمام الجديد للشباب بنشاط ظل يتميز بممارسته كبار السن أما خلال السداسي الأول من سنة 2004 فقد بلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية حوالي 90554 منصب .**

**ـ آثار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:**

**انطلق مخطط الإنعاش الاقتصادي في سنة 2001 ويمتد على طول الفترة (2002 ـ 2004) وقيمته 525 مليار دج و كان الهدف من المخطط هو تفعيل الطلب بزيادة الإنفاق العام وذلك عبر ثلاثة أهداف أساسية تتمثل فيمل يلي:**

**مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاء الجزائري . فمنذ تنفيذ هذا المخطط فإنه تم إنشاء 728500 منصب شغل منها :457500 منصب دائم أي بنسبة 63 % و271000 منصب مؤقت.**

**كما استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر من هذا المخطط فقد بلغت حصيلة البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، بنسبة 96 % والتي تنجز 16698 مشروعا، وإلى غاية السداسي الأول من سنة 2004 فقد بلغت مناصب الشغل الجديدة 98700 منصبا منها 50200 مناصب دائمة (أي 51 %)، و48500 مناصب مؤقتة(أي49 %) أما التوزيع الجغرافي لمخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم توزيع المناصب الجديدة لكل 1000 ساكن حسب التوزيع الجغرافي.**

**ومن حيث الأرقام سجل بولاية الجزائر العاصمة أهم عدد المناصب الجديدة أي 50918 منصب شغل.**

**ويلاحظ على هذا التوزيع أنه يبين حرص السلطات العامة على تخفيف الاختلالات الجهوية وخلق التوازن بين المناطق كما جاء في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.**

**الخاتمة:**

**لقد عالجت هذه الدراسة نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بالبطالة والشغل في الجزائر،ألا وهما واقع البطالة والشغل في الجزائر من خلال دراسة أسباب البطالة، مظاهرها، أنواعها وأثارها، والنقطة الثانية هي دراسة جهود الدولة المبذولة لمعالجة هذه الظاهرة.وعليه نقترح التوصيات التالية في هذا المجال:**

**التوصيات:**

**في الأخير نخلص إلى جملة من التوصيات التي من شأنها أن تخفف من وطأة حدة البطالة في الجزائر:**

✓ الإسراع في الإصلاحات الهيكلية من اجل زيادة الإنتاجية للتخفيف من حدة البطالة. بتعزيز التنمية المالية، وتحرير التجارة ، والقطاع الخاص وتشجيع لاستثمار ، وتراكم رأس المال البشرى الذي من شأنه أن يسهم في نمو الإنتاجية.

✓ العمل على تحسين الوضع الأمني لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

✓الاستفادة من المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الشراكة الأورومتوسطية (برنامج ميدا1 ، ميدا2).

✓ استثمار برنامج التنمية الاقتصادية المسطر من طرف رئيس الدولة، خاصة برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج تنمية الجنوب وذلك باستغلال المساحات الشاسعة في الصحراء وتوجيه سواعد الشباب إلى تلك المناطق.

✓ الاستفادة من البحبوحة المالية التي تعشها الجزائر نتيجة ارتفاع إيرادات النفط إذ يقدر مخزون العملة الصعبة اليوم بأكثر من 100 مليار دولار.

✓ رفع الضغوط وإزالة العراقيل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها وتقديم الدعم المادي والفني لها، بتصميم برامج لمساعدة الشباب على إنشاء المشروعات الصغيرة وتعليمهم كيفية إدارتها وحل مشاكلها وتسويقها، تبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض الميسرة وتقليل الفائدة على هذه القروض، ومحاولة توجيهها إلى المشروعات والفنون الإنتاجية ذات الكثافة العمالية نسبياً.

✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال رفع العراقيل البيروقراطية أمام هذا الاستثمار الاستفادة منه وذلك بخلق فرص عمل منتجة، والإقتداء بالدول العربية الأخرى التي نجحت في هذا المجال بشكل كبير.

✓ ترشيد عملية استخدام العمالة الأجنبية وذلك من خلال حصرها في مهن محددة ذلك أن الملاحظ في الجزائر الاتجاه إلى استقدام العمالة الأجنبية بشكل كبير خاصة في قطاع البناء(عمال صينيون) والصحة(أطباء كوبيون).

✓ رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل بتلبية الحاجات الأساسية المتطورة له، وبالعمل على تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور وذلك لدفع مؤسسات القطاع الخاص لتوظيف القوى العاملة الوطنية.

✓ إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية وفي المدارس الثانوية بأنواعها لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص في القوى العاملة.

✓ **إعداد برامج تدريب خاصة لبعض خريجي الجامعات للمساهمة في تقديم الخدمات العامة.**

✓ **إعداد مراكز تدريب للشباب تدريباً مجانياً سريعاً مستخدما فيه العنصر التكنولوجي على أن يكون مرتبطاً باحتياجات السوق.**

✓ **تخفيض سن تقاعد العمال الحاليون لإتاحة الفرصة أمام الشباب صغير السن للعمل، إذ نجد أن سن التقاعد في الجزائر يصل إلى 60 سنة ،أو 30 سنة خدمة.**

**الهوامش:**

1 ـ نشرية الديوان الوطني للإحصاء،ديسمبر 2006.

2 - Kangni Kpodan, **Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition contries?**,IMF Working paper ,august 2007.p5.

3 ــ عبد المجيد بوزيدي، هل تراجعت البطالة في الجزائر فعلا،مقال نشر في موقع المشاهد ، www.elmouchahid.net ، 16 مارس 2007.

4 ـ الديوان الوطني للإحصاء

5– Assaad,R, and F.Elhamidi,2001,Is All Work the same?A comparisionof the determinants of femal participation and hours of work in various employment statesin Egypt, in The Economique of women Work in the Middle and North AFRICA?ED.by. Mine Cinar(Amsterdam:JAI press)
,op.cit p6

6 Kangni Kpodan, Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition contries?

7 ـ تصريح وزير العمل والضمان الاجتماعي لقناة الجزيرة نت يوم الأربعاء 08 فيفري 2006، من الموقع www.mtss.gov.dz

8 ـ مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة2004، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العامة الخامسة والعشرون ديسمبر 2004، ص 117.

9 ـ نفس المرجع السابق ص 118

10 ـ مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الدورة العادية الثانية عشرة، نوفمبر 1998،ص91.

11 ـ مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العامة العادية ، ديسمبر 2004 ص 75.

12 Projet de rapport sur conjoncture économique et social du premier semestre 1999,CNES,140 session plénière,novembre 1999,p67.

13 ـ مشروع التقرير التمهيدي، نوفمبر1998،ص 93 .